القانونية تحمّل البرلمان المسؤولية.. والتحالف الوطني: الحكومة لا ترغب في تسوية الملف

نواب لـ (المدى): ٨٠٪ من مؤسسات الدولة تُدار بالوكالة

أجمع نواب من كتل سياسية مختلفة على ان اغلب مؤسسات الدولة تدار بصورة غير قانونية لانها تدار عن طريق الوكالة، مشددين على رغبة الحكومة بالاحتفاظ بهذه المناصب وعدم عرض الاسماء المرشحة لها بالاصالة في مجلس النواب، محذرين من استمرار الحال على ما هو عليه لانه يضرب الصورة الديمقراطية التي من المفترض ان تبنى على اساسها الدولة العراقية.

القائمة العراقية كشفت ان ما يقارب ٨٠٪ من مؤسسات الدولة تدار بالوكالة، مشددين على ان رئيس الوزراء نوري المالكي مصر على الاحتفاظ بهذه المناصب من خلال تقديم ذرائع غير واقعية.

احد اجتماعات العراقية والتحالف الوطني

□ بغداد/ المدى

عضو الوفد المفاوض للقائمة العراقية زياد الذرب يؤكد ان قرارا لمجلس قيادة الثورة المنحل ٧٩٠ حصر ادارة المؤسسة بالوكالة بثلاثة أشهر فقط بعدها تكون بالاصالة ويصوت عليها في مجلس الوزراء وتحال الاسماء التي ضمن الدرجات الخاصة الى البرلمان لاجل المصادقة عليها.

وتابع الذرب "اذا مرت المدة ولم يتم التصويت يجرد الشخص المعني من صلاحياته ولا يجوز له ممارسة مهامه التي اسندت اليه بالوكالة ولكن هذا الامر لم يحدث بعد ٢٠٠٣، هناك اكثر من ١٢٠٠ مدير عام بالوكالة واغلب وكلاء الوزارات والكثير من الهيئات كالنزاهة والمساءلة والعدالة وقادة الفرق في الوزارات الامنية.. ما نص عليه الدستور يجب الالتزام به بغض النظر عن التبعات التي قد تلحق بعد ذلك حتى نضع معايير معينة لمن يتبوأ هذه المناصب المهمة في الدولة العراقية".

واضاف النائب عن العراقية "هذه ليست ادارة دولة بل انها ادارة وكالات تحتاج نقطة انطلاق للحفاظ على الدولة العراقية من خلال احترام الدستور"، موضحا "ان بين ٧٠- ٨٠٪ من مؤسسات الدولة تدار بالوكالة.. هذه من بين الاسباب التي جعلت القائمة العراقية ترفض ادارة الدولة بهذه الصورة.. انصارنا وانصار التحالف الكردستاني يمثلون نصف الشعب العراقي تقريبا ونحن الآن مغيبون عن إدارة الدولة بسبب الوكالات غير القانونية وهذا الأمر يجعلنا في حلقة مفرغة من الخلافات بين الكتل الأكبر في البرلمان نحتاج الى جلسة صريحة نتمكن من خلالها من وضع حلول جريئة لهذه الملفات الخطيرة".

وعن مستوى المفاوضات مع ائتلاف دولة القانون بخصوص ملفات إدارة الدولة بالوكالة قال الذرب "انهم رحبوا في بادئ الأمر بمسألة التوازن وتطبيق الدستور واتفاقيات اربيل التي تشكلت بموجبها الحكومة.. وطالبوا بتشكيل لجنة لمتابعة هذه الملفات وبالفعل شكلت برئاسة نواب رئيس الوزراء واعدت جردا كاملا بأسماء المناصب التي تدار بالوكالة لكن رئيس الوزراء نوري المالكي نقضها ولم يتعرف بها ورفض استبدالهم وأصر بذريعة أنهم يمتلكون خبرة لأنهم أداروا البلاد خلال السنوات الست الماضية ولكن هذا الكلام غير صحيح انهم في حقيقة الامر فشلوا فشلا ذريعا في مناصبهم التي هي بالاساس خلافا للقانون فالوزارات الامنية لم توفر حتى اللحظة الامن الى المواطن العراقي بسبب إدارتها بالوكالة".

ويرى التحالف الوطني ان الجزء الأكبر من الأزمة السياسية الحالية هي مسألة إدارة مؤسسات الدولة بالوكالة متهما مجلس الوزراء بالتجاوز على القانون.

وقال النائب عن التحالف الوطني عدي عواد "ان استبدال الوكلاء بآخرين اصلاء داخل مؤسسات الدولة امر في غاية السهولة لكن الحكومة لا ترغب في تسوية هذا الملف والذي هو احد ابرز الخلافات بين الكتل السياسية الرئيسية في العملية السياسية.. بالتالي جعلت المناصب الخاصة تدار بالوكالة لأغراض حزبية الغرض منها الدفاع عن الاحزاب المسيطرة على القرار السياسي العراقي".

اللجنة القانونية في مجلس النواب أكدت وجود العديد من المناصب تدار بالوكالة خلافا للقانون، مشددة على ان هذه التعيينات باطلة وفق الدستور النافذ، منتقدة دور مجلس النواب في متابعة الملف، وحملته الوزر الأكبر فيما اعتبرته خرقا واضحا للتشريعات ذات العلاقة.

وقال عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب لطيف مصطفى "هناك مناصب كثيرة تدار بالوكالة كبعض الهيئات المستقلة وقادة الجيش العراقي ووكلاء الوزارات..يجب علينا في مجلس النواب متابعة هذا الملف بشكل موسع والأمر لا يقع على عاتقنا في اللجنة القانونية فحسب.. الحكومة مرتاحة لإدارة مؤسسات الدولة ونحن النواب نتحمل الوزر الكبر". وفيما يتعلق بتوجه لجنته الى السلطة التنفيذية لمساءلتها عن ملف إدارة مؤسسات الدولة بالوكالة اوضح مصطفى انه "حتى اللحظة لم تصلنا أسماء المرشحين بالأصالة الى هذه المناصب رغم تأكيد الحكومة على إرسالهم الى رئاسة البرلمان.. ولكننا لم نلمس هذا الشيء في قبة مجلس النواب.. اختلطت علينا الأوراق ولا نعرف مصير الأسماء التي تتحدث عليها الحكومة".

لكن عضو اللجنة القانونية طالب هيئة الرئاسة البرلمان بكشف حقيقة ادعاء الحكومة من خلال تأكيد او نفي وصول الاسماء اليها، واردف "بالمحصلة النهائية يوجد أمامنا خرق دستوري كبير وان التعيين بالوكالات باطل لان القوانين ذات العلاقة لم تخول رئاسة الوزراء في هذا الأمر وان كان هناك فراغ في المنصب وهناك نص قانوني مفاده "لاتخويل دون نص قانوني".

ويعيش العراق أزمة سياسية كبيرة هي الأولى بعد الانسحاب الأميركي، على خلفية إصدار مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية القيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي، بعد اتهامه بدعم الإرهاب، وتقديم رئيس الوزراء نوري المالكي طلباً إلى البرلمان بسحب الثقة عن نائبه صالح المطلك القيادي في القائمة العراقية أيضاً، بعد وصف الأخير للمالكي بأنه "ديكتاتور لا يبني"، الأمر الذي دفع العراقية إلى تعليق عضويتها في مجلسي الوزراء والنواب، وتقديمها طلباً إلى البرلمان بحجب الثقة عن المالكي، قبل أن تقرر في (٢٩ كانون الثاني ٢٠١٢) العودة إلى جلسات مجلس النواب، فيما أعلنت في (٦ شباط ٢٠١٢) أن مكوناتها اتفقت على إنهاء مقاطعة مجلس الوزراء وعودة جميع وزرائها لحضور جلسات المجلس.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

فريق المالكي: دنانير وانتخابات ونزاهة

اعتقال رئيس مفوضية الانتخابات قبل ٨ شهور على استحقاق انتخابي كبير هو اقتراع مجالس المحافظات، يعني اشياء كثيرة. وفي نفس الوقت فإنه يأتي متزامنا مع اشارات عديدة يطلقها فريق رئيس الحكومة ضد سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي. والمواجهة الاولى التي شهدت تصعيدا باحتجاز فرج الحيدري، الى جانب المواجهة الثانية التي تتزامن مع "تلاعب غامض" بالعملة العراقية، تتصلان مباشرة بحكاية القاضي رحيم العكيلي الذي خسر منصبه كرئيس لهيئة النزاهة حين جرى الحاقها بمكتب نوري المالكي كما هو معروف.

الاشخاص الثلاثة كانوا ابرز رؤساء الهيئات المستقلة الذين تحدثوا بوضوح امام البرلمان الصيف الماضي، بشأن خطورة إلحاق مؤسساتهم بمكتب رئيس الوزراء. والثلاثة كما يبدو يواجهون اليوم ثمن رفضهم الالحاق بهذا المكتب، وهناك ألف طريقة لاستيفاء الثمن واستبدالهم بأشخاص يوافقون على ان يعملوا بمشيئة السلطان ورغبته.

قصة الشبيبي قديمة وأول مواجهة كانت حين اراد السيد المالكي اخذ اموال من البنك المركزي لشراء محطات الكهرباء، فطلب البنك دراسة الموضوع مع البرلمان لأخذ ضمانات بحيث لا تؤدي العملية الى تلاعب بالاحتياطي النقدي الذي يحفظ قيمة العملة. يومها ذهب الشبيبي لأول مرة الى مرجعية النجف طالبا "الغوث" بعد ان شعر انه تكنوقراط لا يقف وراءه حزب. اما العملة العراقية اليوم فهي تفقد الكثير من قيمتها منذ اسابيع، والبنك المركزي يقاتل لوقف ذلك مستعينا باحتياطي فدرالي من الدولار، لكن الدولار هذا يتسرب نحو دمشق وطهران ويقول الخبراء ان تجارا يديرون العملية بالتنسيق مع "ارادة سياسية" لمد يد "العون" للنظامين الجارين المستبدين. واشنطن تحذر من ذلك والبنك المركزي يحاول ايجاد توازن ما، والسلطة تفكر باستغلال الموقف لإفهام الشبيبي ماذا يعني رفضه الالتحاق بمكتب رئيس الحكومة.

ايضا فإن الشبيبي وهو نموذج نادر للتكنوقراط الخبير، حافظ على علاقات طيبة بمنظمات المال الدولية، واحاط نفسه بخبراء يتولون اعادة وصلنا بالعالم الذي قطعنا عنه صدام حسين عقودا طويلة. وبالتأكيد فإن الشبيبي ينحاز الى الضغوط الدولية التي تمارس على حكومة بغداد كي لا تنفق من اموال العراق خارج قانون الموازنة. وهو يعتقد ان استقلالية السلطة النقدية عن رغبات السلطان التنفيذي، شرط للحصول على احترام مؤسسات المال الدولية. وهو يشعر بالحرج كلما انفق السيد المالكي اموالا خارج الموازنة، وقبل اقرار موازنة العام الحالي كان البنك الدولي مستغربا من انفاق ٧ مليارات دولار خارج القانون، الى جانب طلبه مواصلة التحقيق بصرف ٤٠ مليار دولار على هذا النحو. وكل هذه لا تروق للحكومة التي تريد للمال ان يكون بيدها بوصفها "منتخبة من الشعب" وليس بالضرورة ان يعمل المنتخبون بمقاسات العالم المتقدم وشروطه لاعادة دمجنا بالدنيا الحديثة؟ وهل من الضروري ان نصبح مثل اليونان او ماليزيا؟

وبعد ان اتضح مستقبل هيئة النزاهة وكيف عجز الجميع عن دعم استقلاليتها، ندخل اليوم على ملف انتخابات مجالس المحافظات. فالكتل تعيش تصعيدا رهيبا لصراعاتها لا يؤهلها لاختيار مفوضية جديدة. والاستحقاق الانتخابي قادم لمجالس محافظات تنتهي ولايتها بعد ٨ شهور. ويقال ان البرلمان والامم المتحدة سيعمدان الى حل وسط هو تمديد عمل المفوضية الحالية، لكن يقال ايضا ان السيد المالكي يشعر بأن عليه كسب المزيد من الوقت قبل خوض المنازلة مع خصومه في مجالس المحافظات، لأنه ببساطة لم ينجز شيئا في معاقله الاساسية خاصة بغداد والبصرة. فهل هناك طريقة لكسب مزيد من الوقت افضل من توريط رئيس المفوضية وعدد غير معروف من طاقمه، بقضايا من قبيل توزيع ٥٠٠ ألف دينار كهدايا؟

لا اعتراض على اي تعديل لوضع الهيئات المستقلة في شؤون المال والانتخابات والنزاهة. لكن الامر يجري حصريا عبر مكتب رئيس الحكومة ونواب كتلته، مقابل عجز هائل ينتاب مجلس النواب حيال اخطر القضايا، وفي توقيت هو الاسوأ على العملية السياسية منذ ٩ اعوام، وهو اختبار رهيب لمستقبل الادارة في بلاد تتفرج بمزيج من الملل والسخرية على مشهد الشرطة وهم يطاردون اتباع رجل الدين الصرخي في شارع السعدون، بالهراوات صباح السبت.

اتهمهم بإرسال تقارير مزورة عن العراق

المالكي: سياسيون حزنوا لنجاح قمة بغداد العربية

□ بغداد/ المدى

أكد رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، ، أن بعض السياسيين حزنوا لنجاح القمة العربية التي عقدت ببغداد في آذار الماضي، وفيما بين أن العرب وجدوا أن ما يشاع عن وجود تهميش لمكون معين ليس صحيحا، اعتبر أن هناك تصريحات كانت تهدف الى إفشال القمة قبل انعقادها.

وقال المالكي خلال مؤتمر لعشائر العراق تحت شعار (نجاح قمة بغداد أكد الدور الريادي للعراق في المحيط العربي والإقليمي)، الذي عقد بالعاصمة وحضرته "المدى"، إن "العرب عادوا إلى بغداد بعد نجاح انعقاد القمة فيها، وشاهدوا أشياء بأعينهم لم يكونوا يتصورونها نتيجة الكذب والتقارير المزيفة التي زورها الكثير"، مبينا أن "بعض السياسيين حزنوا بنجاح قمة بغداد".

وأضاف المالكي أن "العراق نجح امنيا وتنظيميا وسياسيا وعاد إلى محيطه العربي وهويته التي ينتمي إليها وسط تحديات كبيرة"، مشيرا إلى أن "القمة أعطت رسالة للعالم أن العراقيين ليسوا كما يصور لهم متمزقين ومتناثرين ومشتتين يقتتل البعض مع البعض الآخر".

وأكد المالكي أن "العرب وجدوا بان ما يشاع ويقال عن وجود تهميش أو إلغاء لهذا المكون أو ذاك ليس صحيحا، لأنهم شاهدوا مشاركة جميع مكونات الشعب العراقي في القمة وبمفاصلها"، معتبرا أن "التصريحات التي أطلقت من قبل البعض لإثارة الغبار بوجه القمة قبل انعقادها لم تنجح".

واختتم في العاصمة العراقية بغداد، في (٢٩ آذار ٢٠١٢)، مؤتمر القمة العربية الثالثة والعشرين بمشاركة ٢١ دولة ما عدا سوريا، التي لم تدع للحضور بسبب تعليق عضويتها في الجامعة، فضلاً عن حضور عشرة قادة عرب هم الرئيس العراقي جلال طالباني، وأمير الكويت صباح الأحمد الصباح، ورئيس جمهورية جزر القمر أكليل ظنين، ورئيس المجلس الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل، والرئيس التونسي محمد المرزوقي، والفلسطيني محمود عباس، والصومالي شريف شيخ أحمد، والسوداني عمر البشير، والرئيس اللبناني العماد ميشيل، والجيبوتي إسماعيل عمر جيلة، فيما شهدت غياباً تاماً للملوك العرب كما لم تقاطعه أي دولة.

وأكد رئيس الوزراء نوري المالكي، خلال مؤتمر صحافي عقده في الأول من نيسان ٢٠١٢، إن انعقاد القمة في بغداد كان خطوة كبيرة لأنها أكدت السيادة والديمقراطية والحرية ودولة الدستور التي يعيشها العراق اليوم، مبينا أن القمة تشكل دليلاً على عودة العراق إلى وضعه الريادي في العالمين العربي والدولي، مستدركاً اما الحديث عن ضعف مستوى التمثيل لبعض الدول في المؤتمر فهذا موجود في كل القمم العربية السابقة.

لجنة النزاهة: القائمون على المعتقلات يتقاضون أموالاً من المفرج عنهم

الأمن النيابية تشكك بحمايات السجون: بعضهم ينتمي للقاعدة

□ بغداد/ المدى

طالبت لجنة الأمن والدفاع النيابية، امس السبت، مكتب القائد العام للقوات المسلحة بتغيير جميع عناصر الحمايات المسؤولة عن السجون، في وقت لم تستبعد ارتباط البعض منهم بتنظيم القاعدة، يأتي ذلك في وقت أكدت لجنة النزاهة البرلمانية ان بعضا من المسؤولين عن السجون يتقاضون أموالا مقابل إخراج المعتقلين الذين صدرت أحكام ببرائتهم. وتبنى تنظيم القاعدة في بيان نشره على مواقع الكترونية الجمعة عملية تهريب ١٩ من عناصره من سجن التسفيرات في كركوك في ٢٣ آذار/ مارس الماضي.

العلواني

وتوت

ويرى نائب رئيس لجنة الأمن البرلمانية اسكندر وتوت تبني تنظيم القاعدة لمثل هذه العملية سابقة خطيرة، وقال "يتطلب من الحكومة ان تأخذها بنظر الاعتبار"، مشيرا الى أن " لجنة الأمن قدمت طلبا إلى القيادة العامة للقوات المسلحة يطالب بضرورة تبديل العناصر المسؤولة عن حراسة السجون".

وكشفت إدارة سجن الناصرية الإصلاحي، الأسبوع الماضي، عن إحباط محاولة تهريب سجناء محكومين بالإعدام من سجن الناصرية المركزي باستخدام كتب إفراج مزورة.

وأضاف بالقول "من الأفضل ان تناط مسؤولية حماية السجون بإحدى الجهات الأمنية اما الجيش او الشرطة" مبينا انه "كل شخص يثبت تقصيره في تهريب اي سجين، ومهما يكن منصبه، يجب ان يحكم بنفس مدة الحكم التي حكم بها السجين الهارب، اذ ان الحكم لمدة ستة اشهر امر غير نافع وسيزيد من تكرار عمليات الهروب".

وبين وتوت ان "حماية السجن قد تكون مخترقه من قبل عناصر القاعدة ، حيث لا يمكن هروب سجناء دون توفير مساعدة من داخل السجن".

وشهدت محافظة كركوك في آذار/مارس الماضي هروب ١٩ معتقلا من سجن التسفيرات المركزي والذي يقع ضمن مقر مديرية الشرطة بوسط المدينة، فيما أعلنت شرطة كركوك عن احتجاز ٢٢ ضابطاً ومنتسباً على خلفية عملية الهروب، في حين أكدت وزارة الداخلية وجود تواطؤ وتقصير لتسهيل هروب المعتقلين.

كما تمكن ١٢ سجيناً من الهروب في الـ١٤ من كانون الثاني/ يناير الماضي، من مجمع القصور الرئاسية في منطقة البراضعية القريبة من مركز مدينة البصرة، وقامت القوات الأمنية باتخاذ إجراءات أمنية مشددة لكنها لم تفلح بإلقاء القبض على المعتقلين الفارين، والذين اعتقلوا في العام الماضي وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب.

فيما شهد سجن التاجي الواقع الى الشمال من العاصمة بغداد خلال ايار/ مايو الماضي عملية هروب لعدد من السجناء وعلى إثر تلك العملية قرر وزير العدل العراقي حسن الشمري عزل إدارة السجن، في حين اعلنت قيادة عمليات بغداد ايار/مايو عن مقتل ٦ من قوات مكافحة الإرهاب من بينهم العميد مؤيد صالح ، وضابط آخر برتبة مقدم، إضافة الى مقتل ١١ من المتهمين بالمشاركة في حادثة كنيسة سيدة النجاة من بينهم ما يسمى والي بغداد حذيفة البطاوي، في حادثة سجن مكافحة الإرهاب.

وتتكرر مثل هذه الحوادث في السجون العراقية منذ إسقاط النظام العراقي السابق عام ٢٠٠٣ ، وسجلت في بغداد ونينوى وصلاح الدين، وتؤشر ربما إلى اختراق الأجهزة الأمنية من قبل الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة.

ومن جانب اخر قال مقرر لجنة النزاهة البرلمانية خالد عبدالله العلواني إن هناك "انتهاكات جسيمة" لحقوق الإنسان في العراق، داعياً الحكومة العراقية إلى متابعة واقع السجون والمعتقلات.

وقال في بيان له امس "استخدام العنف ضد المعتقلين في السجون والمعتقلات ازداد في الآونة الأخيرة ، فضلاً عن عمليات الاعتقال العشوائية التي تحدث بين الحين والآخر"، كاشفاً عن "وجود عمليات تعطيل إجراءات إطلاق سراح الأبرياء الذين يبرئهم القضاء".

واضاف أنه "لا يتم إطلاق سراحهم إلا بعد تسلم القائمين على السجون والمعتقلات مبالغ مالية باهظة من ذويهم"، مشددا على "ضرورة تشكيل لجان رقابية داخل السجون والمعتقلات تعمل على متابعة عملية إطلاق سراح السجناء والمعتقلين الذي يفرج عنهم من جانب القضاء العراقي"، معتبراً أن "هذا الأمر سيؤدي إلى الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري داخلها". واوضح العلواني أن "قيمة العدل والحرية تتأثر سلبا وإيجابا بمقدار الاستقلالية التي يتمتع بها القضاء"، موضحاً أن "أي التباس في المشغل القضائي ينعكس سلبا على الأداء العام للدولة ويكون السبب الرئيسي في معظم تداعيات ملف حقوق الإنسان والذي قد ينجم عنه انهيار العملية السياسية".

وأضاف أن "مفوضية حقوق الإنسان قد شكلت بجهود أعضاء مجلس النواب العراقي في التاسع من هذا الشهر ونأمل أن تأخذ هذه المفوضية دورها الحقيقي في الحفاظ على حقوق الإنسان في العراق وخاصة السجناء الأبرياء الذي مضى أكثر من سنوات على اعتقالهم ولم يطلق سراحهم الآن".

وطالب العلواني المفوضية بـ"تعويض المتضررين في الفترات الماضية من جراء الاعتقالات العشوائية التي قامت بها القوات الأميركية رغم إطلاق سراحهم.